A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WIPO/ACE/17/4
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 23 ديسمبر 2024

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السابعة عشرة
20 ديسمبر 2024

المزورون (المحتالون) في إطار علم النفس العصبي والإدراك: منظور علم النفس القانوني والشرعي

مساهمة من إعداد السيد خافيير موراليس، حائز على دكتوراه، ورئيس شركة CCG - PSYCHE LEGALIS*، وأحد كبار مستشاري الشركة في سان خوان، بورتوريكو*[*]

الملخص

يؤدي علم النفس العصبي والإدراك دورا مهما في فهم سلوك المزورين/المحتالين. وتشير البحوث إلى أن العوامل الإدراكية والنفسية العصبية التالية قد تساهم في السلوك الاحتيالي:

السمات النفسية: يمكن التوصل إلى سمات مثل النرجسية وعدم ضبط النفس والافتقار إلى التعاطف لدى المزيفين/المحتالين ودفعهم إلى الضلوع في سلوك احتيالي لتحقيق مكاسب شخصية أو للحفاظ على صورة معينة.

التحيزات الإدراكية: قد يُظهر المزورون/المحتالون تحيزات إدراكية تدفعهم إلى تبرير سلوكهم وإقناع أنفسهم بأنه سلوك مقبول، وبالتالي تبرير أفعالهم الاحتيالية.

عمليات اتخاذ القرار: تشير البحوث إلى أن عمليات اتخاذ القرار قد تختلف بين المحتالين وغير المحتالين. فقد يكون المحتالون أكثر تركيزا على المكاسب قصيرة الأجل وأقل اكتراثا بالعواقب طويلة الأجل التي تترتّب على أفعالهم.

التنظيم العاطفي: قد يفتقر المزورون/المحتالون إلى التنظيم العاطفي، وذلك ما يؤدي بهم إلى ممارسة سلوك مندفع أو متهور ويساهم في قابلية نزوعهم إلى الضلوع في أنشطة احتيالية.

أولا- مقدمة

1. حظي الاحتيال، باعتباره سلوكا إجراميا واسع الانتشار، باهتمام كبير في علم النفس القانوني والشرعي بسبب تأثيره الاقتصادي والمجتمعي. وتوفر الجوانب العصبية النفسية والإدراكية للسلوك الاحتيالي وخاصة التزوير، رؤى حاسمة بشأن الآليات والدوافع الأساسية التي تقود الأفراد إلى ممارسة الخداع لتحقيق مكاسب شخصية. وتخوض هذه المساهمة في موضوع المزورين في إطار علم

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

النفس العصبي والإدراك، حيث تستكشف كيفية تأثير هياكل الدماغ والعمليات الإدراكية على السلوكيات المرتبطة بالاحتيال من منظور علم النفس القانوني والشرعي.

ثانيا- فهم السلوك الاحتيالي حسب علم النفس العصبي

2. يسعى علم النفس العصبي إلى فهم كيفية ارتباط بنية الدماغ ووظيفته بسلوكيات محددة، بما يشمل السلوكيات المرتبطة بالاحتيال. ويتسم إدماج الجوانب النفسية العصبية في تقييم السلوك الاحتيالي بأهمية بالغة لأنه يتيح فهما أعمق للعمليات الإدراكية والعاطفية الكامنة وراء هذه الأفعال. وغالبا ما يشمل السلوك الاحتيالي اتخاذ قرارات معقدة وتقييم المخاطر والتفكير الأخلاقي، وهي كلها وظائف متجذرة في دوائر عصبية محدّدة. وأظهرت البحوث أن السلوكيات الاحتيالية مثل التزوير قد تكون مرتبطة بمناطق معيّنة في الدماغ، وخاصة تلك التي تشارك في اتخاذ القرارات وضبط النفس والتفكير الأخلاقي. وتفيد دراسات التصوير العصبي بأن قشرة الفص الجبهي واللوزة الدماغية والقشرة الحزامية الأمامية تضطلع بأهمية أساسية في الشبكات العصبية التي تنظّم السلوكيات الأخلاقية والمتعلقة بعدم النزاهة[1]. وغالبا ما تُظهر قشرة الفص الجبهي المسؤولة عن التخطيط وتقييم المخاطر والتنظيم الذاتي انحرافا عن وظيفتها لدى الأفراد الذين يقومون بأفعال خادعة أو احتيالية، مما يدل على نزوع إلى ضعف القدرة على ضبط النفس ونقص في التمييز الأخلاقي[2].

3. علاوة على ذلك، تسلط الدراسات الضوء على احتمال أن يظهر لدى المحتالين نشاط غير طبيعي داخل اللوزة الدماغية، وهي منطقة في الدماغ تشارك في معالجة المشاعر مثل الخوف والتعاطف. ويرتبط انخفاض نشاط اللوزة الدماغية بتقليل درجة الخشية من العقاب وعدم الندم، وهي عوامل قد تساهم في استمرار السلوك الاحتيالي[3]. وتشير هذه النتائج النفسية العصبية إلى أن بعض الأفراد قد يكون لديهم استعداد فطري لارتكاب سلوكيات محفوفة بالمخاطر تجعلهم أكثر عرضة للضلوع في التزوير وأشكال الاحتيال الأخرى. وعند اتخاذ الجوانب النفسية العصبية كأساس لتحليل سلوك المحتالين، من المهم فحص هذا السلوك من خلال نهج إدراكي عملي لاتخاذ القرار من خلال التركيز على كيفية تطور هذه السلوكيات. وفيما يلي شرح موجز للكيفية التي تتم بها هذه العملية.

ألف- العمليات الإدراكية في اتخاذ القرارات الاحتيالية

4. يقدم علم النفس الإدراكي نظرة ثاقبة عن العمليات العقلية التي تكمن وراء السلوك الاحتيالي، خاصة من خلال دراسة عملية اتخاذ القرار والتفكير الأخلاقي. ومن الضروري فهم العمليات الإدراكية في اتخاذ القرارات الاحتيالية لتحليل الآليات العقلية التي تدفع الأفراد إلى الضلوع في أنشطة غير أخلاقية أو غير قانونية. ويشمل السلوك الاحتيالي عادة الخداع المتعمد وتقييم المخاطر والفصل الأخلاقي، وجميعها عوامل تحكمها عمليات إدراكية محددة. ويمكن أن تتيح دراسة هذه العمليات للباحثين فهما أفضل للكيفية التي يقيّم بها الأفراد المكافآت التي يحتمل الحصول عليها مقابل المخاطر القائمة وتبرير السلوك غير الأخلاقي.

5. وغالباً ما يستخدم المحتالون تحيزات إدراكية مختلفة لتبرير أفعالهم، ومن ثم التقليل من مسؤوليتهم ومن شدة ما يلحقون بالآخرين من أضرار[4]. وتتيح الاختلالات الإدراكية للأفراد، مثل تقنيات التحييد، تبرير السلوكيات غير الأخلاقية وتصوير أفعالهم على أنها ضرورية أو مبررة تحت ظروف معيّنة.

6. وتؤدي عمليات اتخاذ القرار الاستدلالي أيضا دورا في أفعال المزورين. وغالبا ما يستخدم المحتالون تحليل التكلفة والفائدة، حيث يقيّمون المكاسب المتصورة للنشاط الاحتيالي مقابل مخاطر التلبس بارتكاب الفعل[5]. وتتأثر هذه العملية بعوامل مثل الخبرة الشخصية والمعززات البيئية والنجاحات أو الإخفاقات السابقة. وقد يتمتع المحتالون بمرونة إدراكية عالية، مما يتيح لهم سرعة التكيف مع تغير الظروف واستغلال الفرص لتحقيق الربح وفي الوقت نفسه إخفاء نواياهم.

7. بالإضافة إلى ذلك، تشير البحوث إلى أن الأفراد الضالعين في التزوير قد يظهرون مستوى أقل من التفكير الأخلاقي. وتفترض مراحل كولبرغ للتطور الأخلاقي أن الأفراد الذين يقومون بمثل هذه السلوكيات غير القانونية قد يتصرفون على مستوى تقليدي أو مستوى ما قبل تقليدي، حيث تتفوق المكاسب الشخصية ومراعاة الاعتبارات الاجتماعية على الاعتبارات الأخلاقية[6]. ويتماشى هذا المستوى الأدنى من التفكير الأخلاقي مع نتائج البحوث التي تفيد بأن المحتالين غالباً ما يولون الأولوية للمنافع الشخصية على حساب رفاه الآخرين.

8. ويتيح تطبيق وإدماج العمليات الإدراكية في التحقيقات الجنائية فهما أعمق لعقلية الجاني ودوافعه واستراتيجياته في اتخاذ القرار. ويمكن أن يعزز هذا النهج استراتيجيات التوصيف والاستجواب والوقاية، وسيكون استخدام هذا النهج مرهونا بمدى تعقيد القضية وبالأدلة التي يتم تكوينها. وفي سياق إدراك الانتشار الواسع للاحتيال كشكل من أشكال النشاط الإجرامي، برز اهتمام كبير به في علم النفس القانوني والشرعي بسبب عواقبه الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة. ويتيح فهم الأبعاد العصبية النفسية والإدراكية للسلوك الاحتيالي، وخاصة التزوير، رؤى قيّمة عن الآليات والدوافع التي تقود الأفراد إلى ارتكاب أعمال خادعة لتحقيق منافع شخصية، كما ذكر

[1] انظر: Yang *et al.*, 2018.
[2] انظر: Bechara, 2005.
[3] انظر: Raine *et al.*, 2004.
[4] انظر: Barnes, 2017.
[5] انظر: Walsh and Hemmens, 2008.
[6] انظر: Kohlberg, 1969.

أعلاه. وبعد ذلك، سننظر في السياق الذي ارتكب فيه السلوك الاحتيالي والانعكاسات المترتبة عليه في علم النفس القانوني والشرعي من خلال التركيز على كيفية عمل الدماغ وكيفية تشكيل العمليات الإدراكية للأفعال المتعلقة بالاحتيال.

باء- الانعكاسات القانونية والشرعية

9. من الضروري إدماج علم النفس القانوني والشرعي في تقييم المحتالين والتحقيق معهم من أجل فهم الأبعاد النفسية والسلوكية والتحفيزية للسلوك الاحتيالي. ويشمل الاحتيال ممارسة الخداع المتعمّد وغالباً ما يتطلب اتباع نهج دقيق لكشف وجود النية لارتكاب هذه الجرائم والتخطيط لها وتنفيذها. ويوفر علم النفس القانوني والشرعي الأطر والأدوات التي تساعد في التحليل الشامل لهذه السلوكيات، مما يضمن تحقيق العدالة على نحو فعّال ومنصف.

10. وبشكل عام، يكتسي فهم الأبعاد العصبية النفسية والإدراكية للتزوير، من منظور علم النفس القانوني والشرعي، أهمية قصوى في تقييم المسؤولية الجنائية والتنبؤ بمعاودة الإجرام. ويؤدي علماء النفس الشرعي دورا أساسيا في تقييم الحالة العقلية ومواصفات المخاطر لدى المحتالين للاسترشاد بها في القرارات القانونية بشأن إصدار الأحكام وإعادة التأهيل[7]. ويمكن أن توفر عمليات التقييم النفسية العصبية والاختبارات الإدراكية أدلة على ما إذا كان المحتال يعاني من ضعف القدرة على ضبط النفس أو ضعف التفكير الأخلاقي أو عدم القدرة على استيعاب عواقب أفعاله، مما قد يؤثر عليه أمام المحكمة من حيث مسؤوليته في الإذناب.

11. وفي عمليات التقييم الشرعية، يمكن للتقييم الشامل الذي يتضمن عناصر إدراكية وعصبية نفسية أن يوفر نظرة متمعّنة للأسباب الكامنة وراء السلوك الاحتيالي. وقد تأخذ المحاكم في الاعتبار هذه النتائج عند تحديد الأحكام، إذ يمكن أن تشير إلى ما إذا كان الفرد يحتاج إلى دعم تأهيلي أو ما إذا كان يمثل خطرا كبيرا بمعاودة الإجرام[8]. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر البحوث النفسية العصبية بشأن الاحتيال في تطوير برامج التدخل التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الإدراكية والحالات المتعلقة بضبط النفس، ومن المحتمل أن يقلّل ذلك من خطر معاودة إجرام المحتالين المدانين.

12. ويضمن إدماج علم النفس القانوني والشرعي في التقييمات والتحقيقات المتعلقة بالاحتيال فهما أكثر شمولا للسلوك الاحتيالي، ولن يُعين ذلك في تحديد المجرمين فحسب، بل أيضا في إصدار أحكام منصفة وقائمة على الأدلة. ومن خلال تطبيق هذه الرؤى على إجراءات المحاكم، يمكن للنظام القانوني أن يحقق التوازن بين العقاب والردع وإعادة التأهيل، وهو الأمر الذي سيسهم في نهاية المطاف في تحقيق العدالة المجتمعية.

ثالثا- التحديات والاعتبارات الأخلاقية

13. في حين أن علم النفس العصبي وعلم النفس الإدراكي يقدمان أدوات قيّمة لفهم السلوك الاحتيالي، فإن عدة تحديات وحدود أخلاقية تنشأ أمام تطبيق هذه النتائج داخل النظام القانوني. أولا، تثير القدرة على ربط السلوك الاحتيالي بعوامل عصبية أو إدراكية مخاوف بشأن الحتمية والمساءلة. وإذا كان المحتالون مستعدين مسبقا للضلوع في التزوير بسبب اختلالات في الدماغ، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعقيد العملية القانونية في إثبات مسؤولية الإذناب[9]. علاوة على ذلك، يجب التعامل مع استخدام الأدلة العصبية النفسية في المحاكم بحذر، لتجنب المبالغة في تقدير دور علم الأحياء في السلوك المرتبط بالاحتيال.

14. علاوة على ذلك، تبرز شواغل أخلاقية وشواغل متعلقة بالخصوصية عند استخدام التصوير العصبي والاختبارات الإدراكية كأدلة في القضايا التي تبت فيها المحاكم. وتؤكد إمكانية وصم الأفراد بناءً على التقييمات النفسية العصبية أو التحيزات الإدراكية على أهمية تطبيق مثل هذه التقييمات بحكمة وفي السياق الذي يستلزمها.

رابعا- الخاتمة

15. يقدم منظور علم النفس العصبي والإدراك بشأن المحتالين وخاصة المزورين، رؤى مهمة بشأن التفاعل المعقّد بين هياكل الدماغ والعمليات الإدراكية والتفكير الأخلاقي، وهي عوامل تؤثر في السلوك الاحتيالي. ويمكن لعلم النفس القانوني والشرعي أن يستفيد من هذه الرؤى للاسترشاد بها من أجل تقييمات وأحكام وبرامج إعادة تأهيل أكثر فعالية، رغم وجوب معالجة الاعتبارات الأخلاقية بحذر. ومن خلال فهم الأسس العصبية والإدراكية للتزوير، يمكن للنظام القانوني أن يتعامل بشكل أفضل مع القضايا التي تنطوي على الاحتيال وتطوير استراتيجيات لتقليل معدل معاودة الإجرام وتعزيز إعادة تأهيل المحتالين المدانين.

[نهاية الوثيقة]

---

[7] انظر: Bartol and Bartol, 2019.
[8] انظر: Meloy *et al.*, 2004.
[9] انظر: Sapolsky, 2004.